



العلم تواكب تحضيرات المؤتمر العام الخامس عشر لحزب الاستقلال

# سياسيون وحقوقيون وفنانون ورياضيون وأدباء وفاعلون جمعويون

الإعتراف للعمل السياسي بمدلوله الأخلاقي والقيمي بعيدا عن الشعارات الجوفاء وبعيدا عن لغة التسويق فجزينا مستعد لتقديم الحساب للمواطنين، وهذا من المبادئ الأساسية للحكامة السياسية. من الناحية المنهجية فال تقرير هو خلاصة للعمل الذي قام به خبراء واطر الحزب اشتغلوا وفق مقاربة جديدة تقوم على تشخيص دقيق للوضع الاقتصادي ثم استعراض التحديات المطروحة على الاقتصاد الوطني وتقديم في الأخير استراتيجية حزب الاستقلال للنهوض بالاقتصاد الوطني. بالطبع وكما اشرت إلى ذلك ف نحن قمنا بصياغة برنامج مدقق ومعزز بالأرقام والإحصائيات، وهذا يبلور التوجه الجديد في أدبيات الحزب التي لم تعد تكتفي بالتنظير فقط وإنما المواجهة بين التنظير وبين التحليل الاقتصادي المبني على المعطيات الرقمية والاستشراق المرتكز على التوقعات المبنية كذلك على معطيات مدققة. وهذا التوجه يعكس الصورة الجديدة لحزب منفتح وحديث ومتجدد.

سؤال: ماهي المسافة التي تفصل مشروع البرنامج الاقتصادي للحزب مع البرنامج الحكومي الحالي خصوصا وأن الحزب يقود الحكومة الحالية؟

جواب: يعيش الحزب منذ المؤتمر الأخير تحولات نوعيا في التعاطي مع قضايا الأمة، وقد تبنينا كليا أساسا في الالتزامات التي أعلننا عنها وأكدناها أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة وحرصنا على تنزيل البرنامج الانتخابي في الأبحاث المشكلة للائتلاف الحكومي. وعلى هذا الأساس سنقدم الحساب للمواطنين سنة 2012. إن نحن اليوم أمام ثقافة جديدة في العمل السياسي نسعى من خلالها إلى تكريس مصداقية ونبل العمل السياسي وإعطاء الديمقراطية مفهومها الحقيقي بتريخ الحكامة السياسية في الأداء الحزبي والحكومي.

لكن هذا لا يعني أن مشروع البرنامج الاقتصادي للحزب هو نسخة للبرنامج الحكومي الذي هو برنامج ائتلاف حكومي كما قلت. نعم هناك العديد من نقاط التلاقح لكن في نفس الوقت هناك برامج وتوجهات استشرافية جديدة وقد قام خبراء الحزب بإعطاء نفس جديد للبرنامج.

تتوخى تقليص الفوارق الطبقية، على مستوى التضامن والتكامل بين الجهات وضمان تكافؤ الفرص فيما بينها. وهذا طبعاً في إطار الأدوار الجديدة للدولة الترابية والبشرية. مكنات التزام التضامن فيما بين مكونات الدولة الترابية والبشرية. ثانياً: ضمان الارتقاء الاجتماعي للمواطن وذلك من خلال ضمان تكافؤ الفرص في تقلد المناصب، ثم عبر سياسة مستديرة للتكوين المستمر داخل الإدارة والمقاولة، بالإضافة إلى إعادة تأهيل حاملي الشهادات المعلقين، وإعطاء فرصة ثانية للشباب الذين انقطعوا عن الدراسة مبركا قصد الحصول على تأهيل مهني للولوج إلى سوق الشغل. ومن جهة أخرى نقترح إنشاء جامعات للمهن قصد الاستجابة لحاجيات سوق الشغل خصوصا في المجالات الواعدة كقطاع الخدمات المرحلة مثلا offshoring

ثالثاً: تقوية وتوسيع الطبقة الوسطى من خلال سياسة دعم وتشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن خلال تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، وكذلك عبر التشجيع على الانخراط في الأنشطة المرددة للدخل والتحفيز على التكتل في إطار التعاونيات وفي مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي. رابعاً: الإبقاء على مركز القرار الاقتصادي بالمغرب. نعم نحن منفتحون على الاقتصاديات العالمية، ولكن لدينا رؤية واضحة وهو الإبقاء على القرار الاقتصادي بالمغرب خصوصا في بعض المجالات الحيوية والاستراتيجية، وبالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالمقاولات الوطنية وتأهيلها ودعمها لمواجهة التنافسية. سؤال: يبدو أن مشروع البرنامج الاقتصادي للحزب يهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي، والارتقاء الاجتماعي للمواطن، والإبقاء على مركز القرار الاقتصادي بالمغرب بكيفية

سؤال: بصفتكم رئيس اللجنة الاقتصادية، ما الذي يميز مشروع البرنامج الاقتصادي الذي سيعرض على المؤتمر الخامس عشر لحزب الاستقلال عن باقي البرامج السابقة؟

جواب: أولا، لابد أن أسجل أن المؤتمر الخامس عشر لحزب الاستقلال يأتي في ظل ظرفية اقتصادية عالمية خاصة. لذلك كان طبيعيا أن نأخذ هذه المتغيرات الاقتصادية بعين الاعتبار. فبالبرنامج الاقتصادي للحزب يتميز بأميرين أساسيين: الأول وهو البعد الاستراتيجي لهذا البرنامج لأنه لم يبق حيز المعطيات الداخلية بل تعدى ذلك إلى استحضار وتحليل التحولات المتسارعة والتحديات التي تعرفها الاقتصاديات العالمية. والميزة الثانية لهذا البرنامج هو ارتباطه الجدلي والوثيق بالجانب الاجتماعي، ذلك أن رؤية حزب الاستقلال للتنمية الاقتصادية ترتكز على ارتقاءنا مديريا بمدى انعكاسها على الخدمات الاجتماعية لفئات المواطنين. فنحن لا ننصو اقتصادا ليبراليا متوحشا، بل اقتصادا متفححا تعادليا مطورا بمرجعية قيم التضامن والعدالة والإنصاف، اقتصادا وطنيا في خدمة التنمية الاجتماعية ببلدنا.

لذلك سنلاحظون أن البرنامج الاقتصادي للحزب جاء مطورا وبالتحديد، وهو موسم بالعديد من الميزات: هو برنامج إرادي يهدف أولا إلى جعل المغرب قاعدة للاستثمار والتصدير من خلال مواصلة وتعزيز سياسة الأوراش الكبرى ودعم السياسات القطاعية والمجالية وتحسين مناخ الأعمال.

ويهدف ثانيا إلى تقوية الفاعلين الاقتصاديين من خلال سياسة إرادية لدعم المقاولة وتمكين الموارد البشرية. وثالثا يتغنى البرنامج بدعم وتقوية النمو الداخلي عبر حماية القدرة الشرائية وتنمية العالم القروي وتشجيع الاقتصاد التضامني. سؤال: كيف استطعتم التوفيق بين التمشيط بالمرجعيات والأدبيات المحددة لهوية الحزب، وبين ضرورات الاستجابة لرهانات مستقبل المغرب الاقتصادي؟

جواب: البرنامج الاقتصادي ظل وفييا للمرجعية الاستقلالية فهو يستمد روحه وفلسفته من مبادئ الإسلام كالعقل والإنصاف وكذلك من الأفكار التأسيسية للحزب كالهوية الوطنية والإنسية المغربية. وإذا كانت هذه هي المبادئ المطورة، فإن البرنامج يستند كذلك إلى وثيقة التعادلة الاقتصادية والاجتماعية حيث يؤكد على ضرورة إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل عادل والحد من الفوارق الطبقية وإشراك الجميع في دورة الإنتاج وتقليص تبعية الاقتصاد الوطني للأسواق الدولية فيما يتعلق بالمواد الأساسية، وتوفير الشغل، والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وضمان لامركزية الاقتصاد الوطني بتوزيع المشاريع على مختلف الجهات لخلق أقطاب تنافسية ومتكاملة على صعيد الجهات تراعي مؤهلاتها وخصوصياتها وتستثمر مواردها الطبيعية والبيئية مستدامة.

لا بد أن أشير إلى أنه في الوقت الذي كان هناك صراع على المستوى الإيديولوجي بين الراسمالية والإشتراكية انفراد حزب الاستقلال بطروحة التعادلة التي لا تنتمي إلى هذا المعسكر ولا إلى ذلك، نادينا بالملكية الخاصة وفي نفس الوقت بالعدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروات الوطنية، وقد أثبت التاريخ أن حزب الاستقلال كان على حق بعدما تلاشت الإشتراكية، وأخفقت الراسمالية المتوحشة في ضمان العمل والإنصاف، فالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أكدت صواب طروحات حزب الاستقلال المتفككة بالتعادلة كتوجه ليبرالي واجتماعي. وعلى هذا الأساس قمنا بصياغة البرنامج الاقتصادي الذي يمكن اختزال أهم أهدافه فيما يلي:

أولا: تقوية ميكانزمات التضامن على مستوى التضامن فيما بين الفئات الاجتماعية وفق سياسة

## نزار بركة رئيس اللجنة الاقتصادية لحزب الاستقلال البرنامج مميز بمرجعياته التعادلية، ويهدف إلى تحقيق الارتقاء الاجتماعي للمواطن، والإبقاء على مركز القرار الاقتصادي بالمغرب

العدد من المحاور مرتقمة ومبينة على بعض الإحصائيات. كيف تمت صياغة هذا المشروع، وماهي المنهجية المعتمدة في ذلك؟

جواب: لقد تم إعداد البرنامج وفق بعد استشرافي واستراتيجي ولكن بحس وطني يجعل من الارتقاء بالوضع الاجتماعي للمواطن الهدف الأساسي من هذا البرنامج. لذلك جاءت محاور البرنامج مدققة ومعززة بالأرقام لأننا تبيننا سياسة تهدف إلى إعادة

## العربي الشرقاوي رئيس لجنة تقييم العمل الحزبي وعضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال لـ «العلم»:

# حزب الاستقلال كان دائما ضمير الأمة، وحزبا للجميع، ويعطى بمتابعة دائمة لمساره التاريخي

للحزب في أفق تمنع توابته وقيمه، ومواصلة تجذره على المستوى المجتمعي عبر كل الفئات باعتبار حزب الاستقلال كان دائما ضمير الأمة، وحزبا للجميع، ويعطى بمتابعة دائمة لمساره التاريخي.

ماهي أهم الخلاصات التي خرجت بها اجنتكم؟

■ الخلاصات كثيرة وكلها مهمة، وتهدف إلى تحقيق فقرة نوعية على مستوى الممارسة السياسية عامة، والممارسة التنظيمية خاصة، ونعتقد جازمين أن أهم هذه الخلاصات هي تقوية التواجد التنظيمي، والحرص على تقوية ديناميكيته المجتمعية لضمان تواصل دائم مع كل فئات المجتمع، من خلال تنظيمات الحزب، لأنه في تصورنا أن ما يطرح اليوم على مستوى عزوف فئات كبيرة من الشعب المغربي عن المشاركة السياسية، وإن كان لنا في ذلك وجهة نظر، يعود جزء منه إلى فقور وضعف العلاقات التواصلية التي تمكن من الإطلاع على مستوى الجهود، والمكاسب التي تحققت ولا زالت تتحقق لمواجهة العدميين ودعاة ثقافة التنبيس ونظن مخلصين أن الخلاصة الأساسية التي توصلنا إليها بتحليل موضوعي وواقعي هي أن حزب الاستقلال يتوفر على كل مقومات الحزب المهيكل بشكل متجذر في المناطق النائية كما في المدن، من خلال الفئات المختلفة التي يتوفر عليها تنظيميا، وأن قوته في حيوية النقاش داخل مؤسساته المطبوعة بالحرية والمسؤولية، ورغم كل ذلك فنحن نطمح أكثر إلى المزيد من توظيف كل طاقاتها وكفاءاتها لخدمة هذا الوطن العزيز، ولابد أن نسجل أنه من بين الخلاصات الهامة التي توصلنا إليها، هذا الأقبال المتزايد لشرائح مختلفة على الانخراط في حزبنا، من ضمنها أطر لا شك أنها ستقدم إضافات نوعية ذات قيمة مضافة لعملنا الحزبي والسياسي.

صادقت عليها اللجنة التحضيرية الوطنية، لم تكن هناك أي مواضيع محظورة في المناقشة واشتغالنا انطلق كذلك من وضع منهجية عمل سطرها الأخوة والأخوات أعضاء لجنة تقييم العمل الحزبي وأفاق تطويره، ثم تحديد المحاور التي ستقوم بدراستها ومناقشتها، ثم اعتماد المقترحات، من خلال نقاش مسؤول وأيضا من خلال اللقاءات التي نظمناها مع أعضاء المجلس الوطني للحزب سواء بشكل مباشر أو بشكل جماعي كما فعلنا خلال شهر رمضان الماضي بمدينة الدار البيضاء، واعتمدنا مبدأ التشريح المؤسسي في عملنا، بمعنى أن اللجنة تقوم بقراءة واقع الحال بتجرد كامل، بعيدا عن تشخيص الأمور، لأن مهمتنا أسمى وأكبر، وهي تقديم تصورات جديدة لتطوير البات العمل الحزبي سواء على مستوى المجتمع ككل، أو على مستوى توفير التنظيم على فاعلية أقوى لتحريك هذا التوجه، واستثمار كل كفاءاته، وتقوية الجوانب الإيجابية في المردودية الحزبية.

■ ماهي أهم القضايا التي تفرقت إليها؟

■ اسمحو لي إذا قلت لكم أن كل ما نطرقنا إليه كان مهما، فقد ناقشنا معطيات الوضع السياسي العام في البلاد، وحركية حزبنا داخله، والالتحاق التي حققها، وجوانب القصور التي أتضح. ووسائل الحفاظ على المكتسبات التي حققها الحزب على مستوى تصدر المشهد السياسي، ناقشنا جوهر العلاقة بين الحزب وباقي مكونات الكتلة الديمقراطية وأحزاب الأغلبية وكذا المجتمع المدني وسبل تطويرها، وتقوية التواصل معها، ندأولنا كذلك على دورنا كحزب في تقوية الدبلوماسية الحزبية وسبل دعمها لتكون واجهة لخدمة قضايانا الأساسية وفي مقدمتها قضية وحدتنا الترابية، كما عالجتنا بتفصيل مهام تنظيمات الحزب من مؤسسات وهيئات ومنظماتها، وتصورات المقترحات لضبط وتنسيق العمل بين سائر المكونات التنظيمية

في إطار الاستعداد ومواكبة أشغال اللجان الدائمة للمؤتمر الخامس عشر لحزب الاستقلال والذي سينعقد أيام 10/9 و 11 و 12 يناير 2009.

توجهت جريدة «العلم» إلى رؤساء اللجان، ومنها لجنة تقييم العمل الحزبي وأفاق تطويره التي يترأسها الأخ العربي الشرقاوي عضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال بهدف إطلاع الرأي العام بأهم الترتيبات التي اتخذت من أجل إنجاح هذه المحطة.

• حواره، عزيز اجهيلي

## قوة حزب الاستقلال في حيوية النقاش داخل مؤسساته المطبوعة بالحرية

لماذا لجنة خاصة بتقييم العمل الحزبي وأفاق تطويره؟

■ أولا: لابد من وضع معطى هذه اللجنة في سياقها التاريخي، حيث كنا مجموعة من أطر الحزب منذ التسعينيات من القرن الماضي، واشتغلنا على وثيقة هامة عنوانها: ورقة عمل عن الوضعية الداخلية للحزب، والتي تالها أخوانا المناضل الأستاذ عبد العالي الوديعري مدير مؤسسة علال الفاسي حاليا خلال اليوم الدراسي الذي نظمته اللجنة التحضيرية الوطنية يوم السبت 3 فبراير 1996. رصدنا من خلالها مهام القوة والضعف في الأداء الحزبي والسياسي، وقدمنا لها آنذاك اللجنة التحضيرية الوطنية على عهد الأمين العام السابق الأستاذ المجاهد أحمد بوسطة، و من حسن الصدق كان يرأس اللجنة التحضيرية آنذاك الأستاذ عباس الفاسي الأمين العام الحالي للحزب، وكان هذا اليوم مناسبة مهمة من خلال النقاشات الجوهرية والعميقة و المسؤولة التي رافقت تقديم هذه الوثيقة التاريخية التي انطلقت من اعتماد مبدأ النقد الذاتي كما مارسه الزعيم علال الفاسي رحمه الله، ومنذ المؤتمر العام الرابع عشر، أصبحت لجنة تقييم العمل الحزبي وأفاق تطويره، منصوصا عليها في قوانين الحزب كطرفة نوعية، مهمتها الأساسية معالجة التصورات العامة، وتشخيص الحالة التنظيمية، وتقديم اقتراحات عملية لتطوير الأداء الحزبي بناء على واقع الممارسة، وقد اشتغلنا بجدية ومسؤولية في هذا الاتجاه، بتنسيق كامل مع مختلف اللجان الأخرى، وخاصة لجنة القوانين والأنظمة، وللتذكير فإن كل اجتماعات تنظيمات الحزب سواء المركزية منها أو المحلية كانت تقوم بتقييم العمل الحزبي وتضع التصورات الكيفية بتطوير طرق اشتغالها دون أن ينص في قوانين الحزب «على عملية التقييم».

ثالثا: أصبح لزاما على كل مؤمن بالأداء السياسي والعمل الحزبي أن يتحمل كامل المسؤولية للمشاركة

ومن بين الخلاصات التي سوف تضيف لا محالة للعمل السياسي والتنظيمي الشفافية الكاملة باعتقاد «برامج تعاقبية، على جميع المستويات مع تحديد المسؤوليات من أجل تقييم موضوعي وعلمي بهدف المساهلة الموضوعية والإيجابية بالإضافة إلى أن هناك خلاصات أخرى لا تقل أهمية تتمثل في إعادة النظر في التقطيع الحزبي بما يلائم الخصوصيات المحلية. وتقوية دور الهياكل الجهوية بناء على خلاصات تقييم التجربة التنظيمية الحالية، في أفق التحضير للمهام الجديدة للجهة على ضوء التطورات الأخيرة التي أعلنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفورة.

وأطر حزب الاستقلال كانوا دائما سابقين لإبتكار الطرق المناسبة لتقييم العمل الحزبي واختيار الوسائل الفعالة لتطويره.

■ كيف اشتغلتم في إطار هذه اللجنة؟

■ المنطلق في الاشتغال هو التوجهات الكبرى التي

والديمقراطية الداخلية منخرطها ولن يتأتى ذلك إلا بضمان لأعضاء هذه الأحزاب مساهلة ومحاسبة كل المسؤولين على أدائهم، وبالتالي توفير الجزوات وهو مايسميه الزعيم الراحل علال الفاسي النقد الذاتي.